كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

المسئولية الجزائية للأحداث

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحثة

دانيه مروان محمد يوسف

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ نبيل مدحت سالم (رئيســـاً)

أستاذ القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ إبراهيم عيد نايل (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ عمر محمد سالم (عضواً)

أستاذ القانون الجنائي – عميد كلية الحقوق السابق– جامعة القاهرة

أ.د / مصطفى فهمي الجوهري (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

١٤٤١هـ – ٢٠١٩ م

كلية الحقوق

قسم القانون الجنائي

صفحة العنوان

اسم الباحثة: دانيه مروان محمد يوسف

عنوان الرسالة: المسئولية الجزائية للأحداث (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم التابع له: القانون الجنائي

الكلية: الحقوق.

الجامعة: عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٩

كلية الحقوق

قسم القانون الجنائي

رسالة دكتوراه

اسم الباحثة: دانيه مروان محمد يوسف

عنوان الرسالة: المسئولية الجزائية للأحداث (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ نبيل مدحت سالم (رئيســـاً)

أستاذ القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ إبراهيم عيد نايل (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ عمر محمد سالم (عضواً)

أستاذ القانون الجنائي – عميد كلية الحقوق السابق– جامعة القاهرة

أ.د / مصطفى فهمي الجوهري (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية

بتاريخ / /٢٠١٨

موافقة مجلس الجامعة

بتاريخ / /٢٠١٨

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة النمل – الآية : ١٩)

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

من علمني النجاح والصبر

والدي حفظه الله

من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

أمي الغالية أمد الله في عمرها

من شجعني وتحمل عناء دراستي

جميع أفراد أسرتي

كل من شجعني وساعدني على إتمام هذا العمل

أخوتي وأصدقائي

كل من أضاء بعلمه عقل غيره، وهدي بالجواب الصحيح حيرة سائليه

الأساتذة الأجلاء المشرفين على هذه الرسالة

الباحثة

شكر وتقدير

من مقامي هذا ودونما مبالغة لا يسعني إلا أن أزجى من الشكر فائقة ومن الثناء أجله لترجمة ما يخالج صدري تجاه أساتذتي الأجلاء ، فيكفيهم عني أنهم علماء، والعلماء كما قال عنهم رسولنا الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والتسليم ورثة الأنبياء، ولا يسعني وأنا اليوم واقف في منبر هذا الصرح العلمي المترامي الأطراف؛ إلا أن أنحنى لأساتذتي الأجلاء، وانطلاقاً من الاعتراف بالمعروف ونسب الفضل إلى أهله، فإنه يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر **والتقدير للأستاذ الدكتور/ نبيل مدحت سالم**، أستاذ القانون الجنائي – كلية الحقوق– جامعة عين شمس، على تفضل سيادته بالموافقة على رئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما يسعدني ويشرفني أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان **للأستاذ الدكتور/ إبراهيم عيد نايل**، أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي – كلية الحقوق– جامعة عين شمس، الذي شرفني بالإشراف على الرسالة ولم يبخل علي بثمين وقته ووفير علمه، ولم يكن للعمل أن يبلغ منتهاه إلا بحسن نصحه، كما أشكر سيادته علي الملاحظات الدقيقة والتوجيهات السديدة التي كان لها عظيم الأثر في نجاح هذا العمل، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بعظيم شكري وتقديري **للأستاذ الدكتور / مصطفى فهمي الجوهري** أستاذ القانون الجنائي – كلية الحقوق– جامعة عين شمس، الذي لا أجد من الكلمات والعبارات ما يوفيه حقه على إعطائي شرف قبوله الإشراف على رسالتي وتقديم توجيهاته العلمية والمنهجية، والتي كانت لها الدور الفعال والمؤثر في إخراج الرسالة بالصورة المرضية، حيث أسس لدي مبادئ وقواعد البحث العلمي الصحيح، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أنه لشرف لي ما بعده شرف أن يكون ضمن لجنة المناقشة والحكم على الرسالة **الأستاذ الدكتور/ عمر محمد سالم** أستاذ القانون الجنائي – عميد كلية الحقوق السابق– جامعة القاهرة، وكان لتفضله بقبول مناقشة البحث وتحمله عناء قراءته ونصب متابعته وتنبيهي إلى مواطن الزلل ومواضع الثغرات ليضيف للبحث عمق الفكرة لتخرج الرسالة في أحسن صورة إن شاء الله، فجزاه الله عني خير الجزاء.

الباحث

المقدمة

الحمد لله الهادي لمن يشاء بفضله، المضل لمن يشاء بعدله، المبين لنا سبيل الرشاد، حمدا يوازي مزيدا من فضله، إياه أسأل التوفيق للصواب، إنه خير موفق ومعين على الإحسان، والحمد لله الذي جعل السعادة والنصر والعزة والتمكين والتأييد لمن أطاعه واتقاه، وجعل الذلة والشقاوة لمن خالف أمره وعصاه، أما بعد:

الأطفال هم غد المجتمع ومستقبله المشرق، وهم ذخر البلاد وقناديل الأمل والرجاء، وهم شموع التحضر والتقدم، بهم يسود الأمن وتستقر الطمأنينة في النفوس والقلوب، وهم درة الفؤاد وعين الأمهات، وأمل الآباء، وجذوة الحياة، وهم السراج المنير.

ولا شك أن مشكلة انحراف الأحداث تعد من أهم وأعقد المشكلات الاجتماعية المعاصرة التي تواجه المجتمع الدولي كافة، إذ تعرض كيانه ومستقبل أجياله الصاعدة لخطر كبير، وتهدد أمنه واستقراره، وهي مشكلة ذات خطورة مزدوجة فمن ناحية يصبح الأحداث المنحرفون طاقات معطلة غير منتجة في المجتمع، ومن ناحية أخرى يسببون أضرارا مؤكدة من نتائج أفعالهم الإجرامية المتنوعة التي تقع على الأشخاص والأموال، فهم في حاضرهم عبء على المجتمع وفي مستقبلهم عوامل هدم وإعاقة لتنميته وازدهاره.

وإن مشكلة انحراف الأحداث لا تعد وليدة هذا العصر وان اختلفت في الكم والكيف من عصر لآخر ومن مجتمع لآخر، كما أن الجريمة والإجرام في المجتمع لا يعدان من الظواهر حديثة العهد بل عانت منها المجتمعات القديمة، وعرفتها التشريعات في مختلف العصور، وشرعت لها القوانين لمنع ارتكاب الأفعال التي تشكل خطورة على المجتمع وشبكة علاقاته، وذلك منذ أن شرع الإنسان في العيش في نطاق العشيرة والقبيلة، رغم عدم وجود سلطان رسمي، كالشرطة والمحاكم والسجون، فالمجتمعات لم تخل من الجريمة، فهي نتيجة لازمة لحياة البشر وما يثور بينهم من تنازع وتدافع في المصالح، وتنافس على

إشباع الحاجات، فقد قال عز وجل في كتابه الكريم ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتْ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾[1].

وقد أقرت الأمم القديمة في شرائعها بمسئولية الطفل، ورغم عملية التغير الاجتماعي المتلاحق التي شملت المجتمعات قديمها وحديثها فإن ظاهرة الإجرام ما زالت موضوع اهتمام علماء القانون والاجتماع لما تثيره من اضطرابات في العلاقات الإنسانية، وإهدار للقيم والعادات السائدة وتهديد لسلطة الدولة والقانون، وقد اتخذ هذا التطور أشكالا مختلفة تمثلت في التزايد المذهل في نسب انحراف الأحداث، ورغم التحول الجذري في أسلوب معاملتهم بين القديم والحديث، فقد حل في السياسات التشريعية الحديثة منهج يقوم على التقويم والإصلاح والتأهيل للأحداث، بدلا من المنهج القديم الذي كان يقوم على العقوبات الجماعية والجسدية بالغة الشدة والقسوة، فقديما اعتبر الحدث المنحرف مجرما وأنه يستحق العقاب ولا سبيل لإصلاحه إلا بالبتر حتى لا يصاب المجتمع باختلال توازنه أما المجتمعات الحديثة فتنظر إلى الأحداث غالبا على أنهم ضحايا ظروف اجتماعية أدت بهم إلى الانحراف وسوء التكيف وأن تهيئتهم وتدعيمهم بالمقومات الصالحة هما الحفاظ الحقيقي لقوامهم وانطلاقهم نحو أهداف اجتماعية بناءة.

فأصبحت تطبق العدالة الإصلاحية للأحداث كنهج جديد للتعامل مع قضايا الأحداث بدلا من العدالة الجنائية العقابية وبما يضمن تحقيق المصلحة الفضلى للحدث، سواء أكان ضحية أم معتديا.

أولا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على ظاهرة انحراف الأحداث الذين لم يتجاوزوا سن الرشد وذلك لفهم طبيعة هذه الظاهرة من حيث طبيعتها وبيئتها وتطورها وأسبابها وعواملها من وقت نشأتها إلى حين بدء الاهتمام بها من الناحيتين القانونية والاجتماعية، بهدف أن تكون الإجراءات

---

(١) سورة البقرة، آية رقم "٢٥١".

المتبعة في محاكمة الأحداث مراعية لحقوق الطفل ومصالحه في كافة القرارات التي تصدر في مواجهته.

وإن البحث في مشكلة انحراف الأحداث لا يعد ترفا علميا، بل هو بحث في البذور الأولى لتشكل الإجرام، ورصد كل الجهود والطاقات لمواجهتها، بخطط علمية وعملية للوقاية من مخاطر انحراف الأحداث، ووضع الآليات الإصلاحية المناسبة لتقويم الأحداث المنحرفين، فجاءت جهود وأفكار الفقهاء وعلماء النفس والاجتماع والقانونيين وغيرهم من مختلف التخصصات ذات العلاقة للتصدي بكل اهتمام لهذه الظاهرة الخطيرة.

كما أنه قد تم معالجة هذا الموضوع نظرا للأهمية البالغة التي يتمتع بها على الصعيدين الدولي والداخلي؛ فإن للبحث في مسئولية الأحداث الجنائية أهمية خاصة وذلك نتيجة للإشكاليات التي يثيرها مفهوم الحدث وذلك لتعدد التقسيمات المختلفة لسن الحدث والعقوبة الجنائية المترتبة على الأحداث في كل دولة، فإن واقع الحال يفرض علينا ولأسباب عديدة التعرض لهذا الموضوع بهدف تقصي أسبابه وضرورة معالجته.

وتبدو أهمية الدراسة في اهتمامها بحياة الناس الواقعية، ورصدها تزايد حالات انحراف الأحداث، خاصة بما يحدث في مختلف المجتمعات من حروب وتشدد ودمار وهدم وتهجير وقتل مما كان له بالغ الأثر في تزايد نسب انحراف الأحداث عن المعدلات المتوقعة على مدى السنوات السابقة.

ثانيا: دافع اختياري لموضوع الدراسة

تعود أسباب اختياري لموضوع البحث إلى عدة أسباب أهمها:

أولا: لا شك أن هناك دراسات عديدة تناولت مشكلات الأحداث، إلا أن ما سجل في موضوع انحراف الأحداث كان منصبا على الناحية الاجتماعية والنفسية أكثر من مواجهة الناحية العقابية والقانونية، فبالرغم من أن معظم البحوث القانونية باتت تتجه نحو دراسة المواضيع المستحدثة في القانون مبتعدة عن البحوث القانونية الفقهية، إلا أن المسئولية الجنائية للحدث تحديدًا هو